

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٤٩ لسنة ١٩٦٥

بتقرير استثناء من أحكام لأنجح نظام العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لأنجح نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ،

وعل ما أرته مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تتعبر جبحة القرارات الإدارية الصادرة بترقيات أو بمعن علاوات أو إجراء تسويات للعاملين بالمؤسسات العامة التي كانت فائمة عند صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه إذا كانت قد صدرت قبل ١٧/١١/١٩٦٤.

ويسرى هذا الحكم بالنسبة للقرارات سالفه المذكورة على المؤسسات العامة التي أنشئت بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ إذا كانت هذه القرارات قد صدرت قبل ١٧/١١/١٩٦٥.

ويشرط أن تكون القرارات المشار إليها قد صدرت مطابقة لأحكام القواعد القانونية الصاربة وقت صدورها في المؤسسة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعدل به من يلزم

نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٨٥ (١٩ ديسمبر ١٩٦٥)

بمالي عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٧٤٨ لسنة ١٩٦٥

بتعديل بعض أحكام لأنجح نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لأنجح نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ببيان أحكام لأنجح نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين في المؤسسات العامة ،

وعل ما أرته مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤٢ من لأنجح نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار إليها ، النص الآتي :

” يقرر مجلس إدارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدأ منع العلاوة أو عدم منحها بالنسبة إلى جميع العاملين في الشركة ، وذلك في خروج المركز المالى للشركة وما حققته من أهداف كما يجوز له أن يقرر منع نسبة من العلاوة في هذه الحالة لا يجوز أن تزيد النسبة المئوية من العلاوة في الفئات العليا عنها في الفئات التي تقل عنها . ويعين في جميع الأحوال اعتبار قرار مجلس إدارة الشركة من مجلس إدارة المؤسسة . وتحمنع العلاوات الدورية السنوية في أول يناير التالي لانتهاء سنة من تاريخ العين أو منع العلاوة السابقة بشرط أن تكون مدة الخدمة متصلة مواعيذ ذات الشركة أو نقلها من شركة أخرى وذلك وفقا للفئات الواردة في الجدول المرافق ” .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٨٥ (١٩ ديسمبر ١٩٦٥)

بمالي عبد الناصر